عنوان المداخلة:
دور محـــاسبة النـــقدية كنظـــام معلـــوماتي للمـــقاولاتية المصغرة
من خلال دراسة نظام المحاسبة المبسطة (SCF)

د. سهيلة بوعـمامة[1] د. محمد روازقي[2] د. فريد لـــطرش [3]

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية في مرحلة أولى إلى معالجة مسألة ملائمة المعلومة المحاسبية القائمة على أساس محاسبة النقدية بالنسبة للمقاولاتية الذاتية (أو المقاولاتية المصغرة). كما تعرض في المرحلة الثانية متطلبات نظام المحاسبة المبسطة المقترح من قبل النظام المحاسبي المالي للكيانات المصغرة سنة 2007. ويتضح من خلال هذه الورقة، أنه في ظل عدم تمكن المقاولاتية الذاتية من تطبيق نظام محاسبي تقليدي مثل الذي تستعمله المؤسسات الكبرى، يصبح النظام المبسط القائم على محاسبة النقدية يشكل فرصة كبيرة لإنتاج معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية:

المقاولاتية الذاتية، ملائمة المعلومة، محاسبة النقدية (الخزينة) ، نظام المحاسبة المبسطة،

Résumé:

l'objet de ce papier de recherche est double, en premier lieu, il est examiné la question de la pertinence de l'information comptable basé sur la comptabilité de trésorerie pour l'auto-entreprenariat (ou micro-entreprenariat). En second lieu, est présenté, un modèle de comptabilité de trésorerie, il s'agit du système de comptabilité simplifiée (SCS) qui a été proposé par le système comptable financier SCF en 2007. un constat s'impose: à défaut d'un système contraignant tel que celui appliqué par les grandes entreprisses, le système de comptabilité simplifiée (SCS) constitue une opportunité importante pour les entrepreneurs individuels en matière de production d'informations éclairant la prise de décisions.

mots clés:

auto-entreprenariat, pertinence de l'information, comptabilité de trésorerie, système de comptabilité simplifiée.

[1] أستاذ محاضر- ب – جامعة سطيف 1

[2] أستاذ محاضر- ب – جامعة مسيلة

[3] أستاذ محاضر- ب – جامعة سطيف 1

مقدمة

شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الموالي له، إدراكا قويا من قبل المنمطين المحاسبيين لإنتاج معايير محاسبية للمؤسسات المصغرة ويرجع ذلك إلى سبين أساسيين: المحيط الاقتصادي للمؤسسات المصغرة الذي عرف تحولات عميقة تعود إلى عولمة المبادلات والاندماج الاقتصادي من جهة، وتوفر حاجة متنامية بالنسبة لهذه المؤسسات للتحكم في المعلومة واتخاذ القرارات الإستراتيجية من جهة أخرى. هذا ما دفع بهذا النوع من المؤسسات إلى التساؤل حول مدى مساهمة النماذج المحاسبية والمالية التقليدية من حيث قدرتها على توفير معلومات ملائمة تساعد في عملية اتخاذ القرار.

تحتاج المقاولات المصغرة إلى نظام محاسبي مبسط ذو القيد المزدوج نظرا للتنوع في أنشطة المقاولات من جهة وكون هذه الأخيرة شكلا من أشكال المؤسسة المصغرة من جهة أخرى. بحيث يقوم النظام المحاسبي على ضرورة توفير معلومات محاسبية ومالية متنوعة لهذه الفئة من المنظمات.

يضاف إلى ذلك، الحاجة لمصادر معلوماتية داعمة لمثل هذه الأنشطة الناشئة، باعتبار نشاط المقاولاتية الذاتية الذي غالبا ما ينطوي على مخاطر عالية يتميز باهتمام ضئيل من قبل الباحثين والمنمطين في ميدان المحاسبة. وقد يرجع ذلك إلى التصور الذي مفاده أن الأنشطة المقاولاتية وخاصة المصغرة منها لا تحتاج إلا لمعلومات بدائية إجبارية يراعى فيها بالدرجة الأولى، المتطلبات الجبائية والقانونية.

تعتبر المعلومة المحاسبية عنصرا بالغ الأهمية لكل مؤسسة مهما كان نوعها أو حجمها وتزداد أهميتها مع كبر حجم المؤسسات من حيث رأسمالها أو رقم أعمالها. لذلك تفرض عليها جملة من المتطلبات الهدف منها إنتاج معلومات في شكل قوائم مالية مفيدة لمجموعة واسعة من المتعاملين. لكن القيود التي تفرضها هذه العملية قد تتعدى متطلبات المقاولايتة الفردية التي تعد شكلا من أشكال المؤسسة المصغرة، التي حظيت بدورها باهتمام النظام المحاسبي المالي الذي خصص لها إطارا محاسبيا مبسطا قائم على ما يسمى محاسبة النقدية (محاسبة الخزينة)

غالبا ما تشير الدراسات النظرية لوجود نظرة مبسطة لنظام البيانات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة وذلك لاعتماد مسيريها على مصادر غير رسمية أكثر منها رسمية (شكلية كانت أم غير شكلية) خارجية أكثر منها داخلية ومعلومات غير مالية أكثر من كونها مالية.[i]

مما سبق يمكن طرح السؤال التالي:

كيف يمكن لمحاسبة النقدية أن تكون بديلا لمحاسبة تقليدية معقدة بالنسبة إلى خصوصية المقاولاتية الذاتية؟

ويمكن تقسيم السؤال الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أهمية المعلومة المحاسبية بالنسبة للمؤسسات المصغرة؟
- ما هو دور النقدية ومحاسبة النقدية في الكيانات المصغرة؟
- ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في بلورة تصورات محاسبة النقدية؟

الفرضيات:

1. تعد متابعة النقدية أداة فعالة لضمان استمرارية المقاولات المصغرة، ذلك أن تدهورها قد يكون من أهم أسباب إفلاس المشاريع التي تنطوي أصلا على مخاطر عالية؛

2- توفر محاسبة النقدية -بالمقارنة مع المحاسبة التعهد -إطارا مبسطا يسمح بتوفير معلومات تساعد المقاولين في متابعة نشاطاتهم مع مراعاة التزاماتهم؛

3- يشكل نظام المحاسبة المبسطة للكيانات المصغرة الذي أتى به النظام المحاسبي المالي إطارا لمحاسبة النقدية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تبيين دور وأهمية محاسبة الخزينة بالنسبة للمقاولاتية الفردية باعتبارها شكلا من أشكال المؤسسة المصغرة. حيث أن محاسبة الخزينة يمكن أن تكون بديلا لمحاسبة التعهد التي تشكل عائقا كبيرا أمام المقاولاتية المصغرة نظرا للقيود التي تفرضها في مجال إنتاج المعلومة المحاسبية.

وسنحاول إبراز دور وأهمية محاسبة الخزينة بالنسبة للمقاولاتية المصغرة من خلال دراسة النقاط الثلاث الآتية:

- ملائمة المعلومة المحاسبية وأهميتها في إطار المقاولاتية المصغرة؛
- مفهوم وخصوصية محاسبة النقدية كبديل للمحاسبة التقليدية القائمة على التعهد؛
- المحاسبة المبسطة في إطار النظام المحاسبي المالي: نموذج للمقاولاتية المصغرة.

1- ملائمة المعلومة المحاسبية وأهميتها في إطار المقاولاتية المصغرة.

عرف الفكر الأكاديمي المتعلق بمنفعة المعلومة المحاسبية ثلاث مداخل أساسية:

المدخل المعياري (approche normative) الذي يهتم بخصائص المعلومة المحاسبية التي تعني مدى توافق شكل ومحتوى القوائم المالية مع متطلبات المعايير الخاصة بها.

مدخل منفعة أو ملائمة المعلومة المحاسبية بالنسبة للمسير، من خلال هذا المدخل، يتم تحليل احتياجات المسيرين للمعلومة المحاسبية

المدخل السلوكي للمعلومة المحاسبية يركز على تفاعل المسير تجاه المعلومة المحاسبية، حيث تشير أعماله إلى أن بعض مسيريي المؤسسات المصغرة لهم سلوك سلبي تجاه البيانات المحاسبية كما بينت أيضا بعض الدراسات الأكاديمية أنه باعتبار جملة من الظروف يمكن أن تكون المعلومة المحاسبية مفيدة لمسير المؤسسة المصغرة. تعرف المعلومة هنا على أنها إشارة (Signal) قادرة على تغيير سلوك من يستقبلها

قبل الحديث عن خصائص المعلومة المحاسبية الأكثر أهمية لا بد من تعريف المعلومة والمعلومة المحاسبية.

تعرف المعلومات على أنها: «البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها لتقديم معنى للمستخدم، ويحتاج المستخدمون إلى معلومات لاتخاذ قرارات أو لتطوير عملية اتخاذ القرار» [ii]

وقد عرفت أيضا بأنها:«بيانات تمت معالجتها، إذ تم تصنيفها، تحليلها، تنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها، حيث أصبحت ذات معنى». أو هي :«البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة، بحيث تعطي معنا خاصا وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم، تمكن المستخدم من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتشافها»[iii].

من المهم أيضا، تحديد تكلفة الحصول على المعلومة ويستوجب هذا التقييم جمع التكاليف الجزئية المرتبطة بكل عملية من عمليات معالجة المعلومة (جمع، تخزين، معالجة، نشر)، إلا أنه في المقابل من الصعب قياس المنافع التي يحققها اتخاذ القرار.

تعرف المعلومة المحاسبية على أنها بيان رقمي متعلق بحدث اقتصادي ماضي، حالي أو مستقبلي لكيان ما، إن هدف المعلومة هو اتخاذ أفضل القرارات الاقتصادية، تبيان الاستخدام العقلاني و المثالي للموارد في الماضي، تقييم وتحسين الأداء والأنشطة الاقتصادية للمستقبل .

يقوم نظام المعلومات في أي منظمة، بتجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات ذات خصائص محددة، مفيدة لمستخدميها وينظر إلى درجة نفعها لمتخذ القرار من خلال قدرته على تشغيلها. سنحاول فيما يأتي التعرف على الخصائص التي تجعل المعلومات مفيدة لاتخاذ القرار:[iv]

- قابلية الفهم:إن توخي هذه الخاصية في المعلومات يتيح لمستخدميها فرصة إدراك أهمية المعلومات، إذ تكون هذه الأخيرة مفهومة لمستعمليها وذلك يشمل لغة المعلومة(عربية، انجليزية) واللغة التكنولوجية المستخدمة(علمية أو آلية).
- الملائمة:تعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على إيجاد الفرق بين البدائل المتاحة عند اتخاذ القرار وذلك عن طريق التقليل من عدم التأكد وزيادة التأكد بالنسبة لبدائل القرار.
- الوقتية:تتصف المعلومات بالوقتية (الوصول في الوقت المناسب) إذ وصلت إلى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرار المتخذ، فانعدام الوقتية في المعلومات يجعلها غير ملائمة لاتخاذ القرار.
- القيمة التنبؤية والتأكيدية: تؤدي القيمة التنبؤية إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المستقبلية بمعرفة ما تحقق فعلا في الماضي، فالمعلومات المعتمدة على أحداث ماضية تفيد في خبرة

متخذ القرار للتنبؤ بالمستقبل، كما أن القيمة التأكيدية تأتي من قدرة المعلومات على تأكيد نتيجة القرارات التي تم اتخاذها والمساعدة على اتخاذ أخرى مستقبلا.

- صحة المعلومة:يجب أن تكون المعلومات التي ينتجها النظام صحيحة، بحيث لا يسمح بتسجيل بيانات خاطئة أو وهمية.
- الدقة: ويقصد بها التوافق بين المعلومات والأحداث المعبر عنها.
- الاكتمال: تعبر خاصية الاكتمال عن درجة شمولية المعلومات عن كل البيانات المتاحة من عنصر معين.
- إمكانية التحقق: يمكن التحقق من المعلومات إذا تم إثبات صحتها عن طريق عدد من القياسات المختلفة والمستقلة فاستخدام مبدأ التكلفة التاريخية مثلا عند تقييم وتسجيل الأصول يعتبر قيمة موضوعية يمكن التحقق منها.
- إمكانية المقارنة:يقصد بها القابلية لتحديد خصائص معينة نتيجة مقابلة جزئين من المعلومات كالعناصر المشتركة أو الاختلافات، ويلاحظ أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمكن مستخدمي البيانات من إجراء المقارنات بين نتائج الوحدة المحاسبية عبر الزمن ونتائج الوحدات المحاسبية ببعضها في لحظة معينة.
- التكلفة والعائد:تخضع خصائص المعلومات المحاسبية لمبدأ التكلفة والعائد، إذ تمثل كل خاصية تكلفة إضافية للنظام، لذا يجب أن يفوق العائد المتوقع من ضمان وجود كل خاصية على التكلفة اللازمة لها.

2- مفهوم وخصوصية محاسبة النقدية كبديل للمحاسبة التقليدية القائمة على التعهد.

تقوم محاسبة الخزينة أو محاسبة النقدية (أو السيولة أو الصندوق)[v] بتسجيل حركة النقدية الداخلة (المقبوضات) والخارجة (المدفوعات) في تواريخ محددة ليتم إسنادها للدورة المحاسبية التي تمت فيها هذه الحركة. أما النتيجة في إطار محاسبة الخزينة فهي عبارة عن الفرق بين المقبوضات والمدفوعات لنفس الدورة أو ما يطلق عليه التدفق النقدي.

محاسبة التعهد[vi] أو الاستحقاق النقدي (البديل لمحاسبة الخزينة) تقوم على أساس الاعتراف بتغيرات الذمة أو ما يسمى بالنواتج والأعباء التي يمكن أن تأخذ أشكالا عديدة. الأعباء والنواتج تكون متباعدة زمنيا عن حركة النقدية المرتبطة بها حيث ينتج عن ذلك تخصيص مختلف للمقبوضات والمدفوعات بين الدورات وبالتالي نكون أمام مفهوم مختلف لقياس للنتيجة. النتيجة في هذه الحالة ليست معبرة عن تدفق نقدي ولكن تعبر عن الربح أو الخسارة المتولد (ة) عن أنشطة المؤسسة.

ترتكز محاسبة الخزينة على فرضيتين[vii] متعلقتين بالتزامن (concomitance) بين تحقيق المعاملات وتدفقها النقدي (الفرضية الأولى)، وبين تحصيل ناتج النشاط والنفقات الضرورية لانجازه(الفرضية الثانية)، لذا يفرض الانتقال من محاسبة خزينة إلى محاسبة التعهد إزالة هاتين الفرضيتين لإعطاء صورة أكثر تمثيلا للمعاملات المحققة واعتبار أفضل للتدفقات قصيرة ومتوسطة المدى.

الفرضية الأولى:

تفيد الفرضية الأولى بأن حركة النقدية متزامنة مع المعاملة أو قريبة زمنيا منها، أي يصبح تاريخ التسديد النقدي معبر عن العملية، هذه الفرضية ليست خاطئة بالضرورة إذا انصب الاهتمام على إنتاج معلومة محاسبية على فترة طويلة، فعلى المدى الطويل لا يمكن أن توجد فروقات معتبرة ودائمة بين محاسبة الخزينة ومحاسبة التعهد (التي تأخذ بعين الاعتبار التعهدات المعطاة أو المستلمة)، في حين تسجل فروقات معتبرة على المدى القصير والمتوسط.

إن التفاوت بين حدوث المعاملة وتدفقها النقدي لن يؤثر على عرض المعلومات المحاسبية خلال الدورة إلا بحدوث المعاملة قبل إقفال الحسابات في حين أن التدفق النقدي المرتبط بها يحدث لاحقا أو بالعكس.

أضف إلى ذلك، إذا كان التفاوت بين المعاملات وتدفقها النقدي ثابت نسبيا خلال الزمن فإن الأثر لن يكون بالغا على الاعتراف بالمعاملات، لأنه يجب إضافة معاملات آخر الفترة غير المعتبرة وحذف معاملات الدورة السابقة المسددة في بداية الدورة.

الفرضية الثانية:

حسب هذه الفرضية فإنه لا يوجد تفاوت زمني بين ربط العبئ بالناتج من جهة وبين التدفق النقدي المرتبط بالعبئ و التدفق النقدي المرتبط بالناتج من جهة أخرى. هذه الفرضية تفسر بوجود مبدأ محاسبي يسمى بـ" مبدأ التحقق" (principe de réalisation) الذي يعني أن النواتج المحاسبية لا يعترف بها إلا إذا تم الاعتراف بالأعباء التي ساهمت في تحقيقها. فعلى سبيل المثال عملية بيع منتوج تحدث بالتزامن مع العبئ الذي تحملته المؤسسة لنفس المنتوج .

تتميز محاسبة الخزينة بمجموعة من الخصائص تتلخص في السهولة والموضوعية والفعالية . السهولة تتمثل في كون محاسبة الخزينة يرجع تاريخها إلى الحقبة القديمة التي كان الاقتصاد فيها أقل تعقيدا حيث أن معظم العمليات كانت تتم في شكل نقدي. المقبوضات والمدفوعات يتم الاعتراف بها عند حدوثها ويتم ربطها بالدورة المحاسبية بشكل تلقائي مع تجاهل الحدث المنشئ لها.

تتجلى الموضوعية من خلال حقيقة التدفقات الداخلة والخارجة التي تكون محددة المبلغ والتوقيت ولا تتطلب أي إجراءات قياس أو اعتراف محددة، حيث تكون النتيجة معبرة في هذه الحالة عن التدفق النقدي الحقيقي الناشئ خلال الدورة. بالمقابل، في محاسبة الاستحقاق النقدي، تكون عملية الاعتراف والقياس للأعباء والنواتج والطريقة التي تربط بها للدورة محل اختيارات وسياسات محاسبية تؤثر بشكل حاسم على مقدار النتيجة التي يتم الإفصاح عنها. أيضا ينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى ظهور حسابات غير موجودة في محاسبة الخزينة مثل : المدينون والدائنون أو مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

أما الفعالية فتتبين من خلال إمكانية متابعة التدفقات النقدية خلال الزمن واكتشاف الاختلال، الأمر الذي يجعل من محاسبة الخزينة أداة رقابية بالنسبة للمسيرين. من جهة أخرى تسمح متابعة التدفقات النقدية من إمكانية تحديد العجز أو الفائض خلال الدورة وكذلك إجراء التقديرات المستقبلية المتعلقة بالاحتياجات التمويلية.

إذا كان لمحاسبة الخزينة مزايا كثيرة، فإن لها جوانب قصور عديدة أهمها[viii]:

- ارتباط المقبوضات والمدفوعات بظروف الاستغلال وتأثرها بشروط الائتمان، التسديد أو التخزين؛
- عدم تمكنها من متابعة العمليات في الزمن (فصل عملية الائتمان عن عملية التسديد أو فصل عملية البيع عن عملية استهلاك المخزون المرتبط به)؛
- عدم تمكنها من إعداد وضعية مالية شاملة (الميزانية) أو متابعة التغيرات التي تحصل فيها؛
- اعتماد مفهوم غير ملائم للأداء من خلال حساب نتيجة هي في الحقيقة مجرد تدفق نقدي.

نستعرض فيما يلي أهم نقاط الاختلاف بين المدخل النقدي للمحاسبة ومدخل محاسبة التعهد سواء تم التطرق إليها أم لم يتم ذكرها في الفقرات السابقة. الجدول في الصفحة القادمة يكمل ما سبق:

جدول رقم 01 يبين الاختلافات بين منظور محاسبة الخزينة ومحاسبة التعهد

	محاسبة الخزينة	محاسبة التعهد
الاعتراف بالعمليات	يكون عند حدوث التدفق النقدي: مقبوضات أو مدفوعات. العملية لا تنشأ أي حدث	يكون عند حدوثها بغض النظر عن التدفق النقدي المرتبط بها. الحدث المنشئ هو العملية في حد ذاتها
الاعتراف بالنواتج والأعباء	ليس هناك اعتراف إلا للنواتج المقبوضة أو الأعباء المدفوعة	هناك اعتراف بكل النواتج والإيرادات مهما كان نوعها: نقدية، مؤجلة، غير نقدية
مفهوم النتيجة	مفهوم غامض يقترن مع التدفق النقدي الذي يساوي الفرق بين المقبوضات والمدفوعات للدورة	مفهوم صريح يقود إلى طرح كل الأعباء والخسائر من مجموع النواتج العادية والأرباح الأخرى للوصول إلى النتيجة المحاسبية (ربح أو خسارة)
الاعتراف بالحقوق والديون	غير ممكن	هناك اعتراف بكل الحقوق (المدينون) والديون مهما كان تاريخ استحقاقها
الاعتراف بمخصصات الاهتلاك	غير ممكن	هناك اعتراف بمخصصات الاهتلاك في نهاية كل دورة
خاصتي الملائمة والموثوقية للمعلومة	أقل ملائمة وموثوقية بالنسبة للمعلومات التي توفرها	أكثر ملائمة وموثوقية بالنسبة للمعلومات التي تكون مفيدة لعملية اتخاذ القرار
القوائم المالية	جدول تدفقات النقدية الذي يميز بين المقبوضات والمدفوعات بشكل مباشر	الميزانية وجدول النتائج وجدول تدفقات النقدية (حسب الطريقة غير المباشرة)
الأهمية	تبيان مقدرة المؤسسة على توليد النقدية من العمليات والاختلالات التي من الممكن أن تحدث	تبيان الوضوهةعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة وتبيان مقدرة المؤسسة على توليد الربح.

المصدر: من إعداد الباحثين

3- المحاسبة المبسطة في إطار النظام المحاسبي المالي: نموذج للمقاولاتية المصغرة

يرتكز نظام محاسبة الخزينة المقترح من قبل النظام المحاسبي المالي على مسك دفاتر للمقبوضات والمدفوعات ودفتر أستاذ يحتوى على عدد قليل من الحسابات.

ينص النظام المحاسبي المالي على ما يلي:

"*يمكن للكيانات الصغيرة والتي خصائصها محددة عن طريق التنظيم أن تستعمل نظام محاسبي مبسط الذي يقوم على أساس تحصيلها وصرفها ويدعى محاسبة الخزينة*"

متطلبات تطبيق نظام محاسبة الخزينة تستوجب إتباع حد أدنى من المتطلبات المحاسبية. يجب أن تشتمل الوثائق المحاسبية لنظام الخزينة دفتر أو عدة دفاتر للمقبوضات والمدفوعات وكذلك مجموعة من حسابات الذمة والتسيير ويتطلب هذا النظام التقييد المستمر في الدفاتر المذكورة حسب الترتيب الزمني كل العمليات التي تصف الأنشطة الحقيقية للمقاولة الفردية.

وفي هذا الصدد يشير النظام المحاسبي إلى ما يلي:

"*يتعين على الكيانات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق.*

- *وجود دعامة محينة بانتظام: دفتر الخزينة (دفتر وحيد أو دفتر نفقات و دفتر الإيرادات)؛*

- *حفظ بالاعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، الوثائق الثبوتية داخلية أو خارجية. توافق الخزينة مجموعة أموال الكيانات في الصندوق من جهة (أوراق نقدية، سندات...) و في البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى."*

استخدام حد أدنى من الحسابات للسير الحسن للنظام و بالأخص حسابات الصندوق رأس المال النتيجة المبيعات أو النواتج الأخرى المشتريات أو الأعباء الأخرى وإذا اقتضت الحاجة يمكن استحداث حسابات أخرى للنقدية.

يتم العمل بمبدأ القيد المزدوج عند تسجيل مختلف العمليات المحاسبية حسب نظام الخزينة حيث يمكن تطبيق هذا المبدأ للعملية المحاسبية بإنتاج قوائم مالية موثوقة، صادقة يتم الاعتماد عليها في الإثبات أو كأداة لإعلام الغير وكأداة للتسيير.

يميز النظام المحاسبي المالي بين مرحلتين مهمتين عند مسك محاسبة الخزينة هما: مرحلة التسجيل المحاسبي للعمليات خلال الدورة ومرحلة إعداد القوائم المالية

3-1- مرحلة التسجيل المحاسبي للعمليات خلال الدورة:

خلال هذه المرحلة يشترط النظام المحاسبي المالي ما يلي:

"*يجب أن تسمح طريقة قيد العمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التمييز بين هذه العمليات:*

- *حسب حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق). وعلى العموم يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم الكيان فتح دفتر للإيرادات والنفقات).*
- *حسب طبيعة العمليات. تكون طبيعة العمليات الواجب التمييز بينها بحسب نشاطات الكيان وحاجات مسؤوله للمعلومات الخاصة بالتسيير. يجب أن يشتمل هذا التمييز على الأقل العمليات الآتية:*

- السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل،
-شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها،
-أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية وتكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى)،
-إيرادات البيع وأداءات الخدمة،
-الإيرادات الأخرى (الإعانات والهبات...)،
-تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (الإيداع أو السحب نقدا من البنوك مثلا)،
-شراء التثبيتات،
-الإقتراضات أو التنازلات."

بالمقابل لم يضع النظام المحاسبي المالي أي نموذج لمتابعة المقبوضات والمدفوعات الحاصلة خلال الدورة، لذلك نقترح الجدول التالي الذي يفصل حسب احتياجات المؤسسة المعنية

جدول رقم 02 : نموذج مفصل لحركة للنقدية خلال الدورة

البيان	جانفي	فيفري	....	ديسمبر	المجموع السنوي
المقبوضات من					
العملاء					
القروض					
الإعانات					
المساهمات الشخصية					
الحسابات الجارية					
أخرى					
مجموع المقبوضات					
المدفوعات لـ					
الموردين					
المستخدمين					
الضرائب والرسوم					
تسديدات القروض					
الرسم على القيمة المضافة					
ضرائب على الأرباح					
الحسابات الجارية					
اقتناء الاستثمارات					
مجموع المدفوعات					
النقدية في بداية الشهر					
تغير النقدية (مقبوضات - مدفوعات)					
النقدية في نهاية الشهر					
تكلفة الاقتراض (الفوائد على التسبيقات)					

المصدر: من إعداد الباحثين

النموذج يهتم بمتابعة المقبوضات والمدفوعات الحاصلة خلال الدورة على أساس شهري . هذا النموذج يبين مقدرة المقاولة الفردية على التقيد بالالتزامات المالية تجاه الدولة، المستخدمين والموردين من خلال النقدية في نهاية كل شهر التي ينبغي أن تكون موجبة. في حال كون النقدية سلبية يتعين على صاحب المقاولة أن يزيد من مساهمته من خلال زيادة رأس المال أو اللجوء إلى الاقتراض أو التسبيقات المصرفية.

3-2- مرحلة إعداد القوائم المالية في نهاية الدورة

تجدر الإشارة هنا إلى أن النظام المحاسبي المالي قد اقترح نوعين من القوائم المالية حسب درجة المحاسبة المبسطة المعتمدة. النظام المحاسبي المالي أتاح إمكانية تطبيق محاسبة خزينة فعلية تقتصر فقط على الاعتراف بالمقبوضات والمدفوعات أو تطبيق محاسبة خزينة "متطورة" تعترف بعناصر غير نقدية مثل المخزونات والحسابات المدينة والدائنة.

محاسبة الخزينة "المتطورة" تقوم على وجود تصحيحات تكون في نهاية الدورة شريطة أن تكون مبالغ التصحيحات ذات أهمية نسبية بالنسبة للمؤسسة وهذا ما يشير إليه النظام المحاسبي المالي في الفقرة الآتية:

"يجب على المسؤول عن الكيان في أخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعينة معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة الآتية:

- مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم تكن المبيعات قد سددت نقدا،

- مبلغ المخزونات (المنتجات التامة الصنع والمواد الأولية والمستهلكات...) والأشغال الجارية،

- مبلغ التثبيتات المشتراة أو المبيعة خلال السنة المالية،

- مبلغ الإقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية،"

شكل رقم01 يبين التصورين المختلفين للميزانية في إطار نظام المحاسبة المبسطة (SCF)

قائمة الوضعية عند نهاية السنة المالية (الميزانية المبسطة)

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الصندوق		رأس المال	
البنك (زيادة أو نقصانا)		نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصانا)	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	
التثبيتات			
المخزونات		الاقتراضات	
مدينوا الاستغلال		ديون الاستغلال	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

التصور المقترح

محاسبة خزينة فعلية

محاسبة خزينة متطورة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي (2007)

يتم انطلاقا من محاسبة الخزينة الفعلية تسجيل المخزونات والحقوق (créances) المكتسبة والديون المستحقة، ثم إحصاء وضعية المدينون التي ستقبض والديون التي ستدفع في نهاية الدورة خارج حسابات النقدية، ويصبح من الممكن بواسطة قيود محاسبية تكميلية تعديل مبالغ الأعباء والنواتج للأخذ بعين الاعتبار تغيرات الديون والمدينون المحققة (constatée) بين نهاية وبداية الدورة.

شكل رقم 02 يبين التصورين المختلفين لجدول النتائج في إطار نظام المحاسبة المبسطة (SCF)

حساب النتائج	
الفصول	المبلغ
مقبوضات البيع أو مقبوضات الخدمات مقبوضات النشاطات الأخرى	
مجموع إيرادات النتائج	
مدفوعات الشراء مدفوعات أخرى على النشاطات	
مجموع نفقات الأعباء	
الرصيد: (المقبوضات – المدفوعات) السنة المالية (أ)	
تغير قروض الاستغلال N/ N-1 تغير الحسابات الدائنة للاستغلال N/ N-1 تغير المخزونات N/ N-1 تصحيحات تتعلق بالاقتراضات تصحيحات تتعلق بالتثبيتات	
نتيجة السنة المالية	

التصور المقترح

محاسبة خزينة فعلية

محاسبة خزينة مطورة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي (2007)

من أجل التوصل إلى محاسبة خزينة مطورة يقترح النظام المحاسبي المالي الإجراءات التالية:

"يجب أن تحفظ الكشوف المالية الإجمالية لعمليات الجرد كوثيقة إثبات لمحاسبة الكيان.

لا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.

يجب أن تمسك الكيانات التي لها تثبيتات سجلا تقيد فيه هذه التثبيتات ويبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه ومبلغه والمدة المفترضة لاستعماله وتاريخ بيعه. كما يجب أن يكون كل تثبيت موضوع جدول إهتلاك (حساب يقوم على أساس إهتلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية).

يجب أن يجرى جرد للمخزونات حسب طبيعتها كما وقيمة، حسب كيفيات تمكن من ذلك. كما يجب إعداد جدول إهتلاك الاقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة."

بالإضافة إلى الميزانية المبسطة وجدول النتائج المبسط يقدم النظام المحاسبي قائمة تلخص تغيرات النقدية الحاصلة خلال الدورة كما يلي:

شكل رقم 03: يبين هيكلة تغير الخزينة

الفصول	المبلغ
الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية	
الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (-)	
المتأتية من: - حصص المساهمة الصافية (+) أو السحب الصافي (-) للمستغل - الرصيد (المقبوضات – المدفوعات) للسنة المالية (أ) - حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات	
الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (-)	

المصدر: النظام المحاسبي المالي(2007)

من خلال هذه القائمة يلاحظ أن التغيرات يتم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- تغيرات النقدية الناجمة عن زيادة أو نقصان أموال المستغل
- تغيرات النقدية الناجمة عن التصور الحصري للنقدية (الخزينة الفعلية)
- تغيرات نقدية خارجة عن نطاق الأنشطة العادية (حالة جد استثنائية)

الخاتمة:

بغض النظر عن كون معلوماتها غير مكتملة ومحدوديتها مقارنة بالمحاسبة التقليدية القائمة على مبدأ التعهد، يمكن لمحاسبة الخزينة أن تستجيب بفعالية لاحتياجات عدد معين من المتعاملين باعتبارها أداة قيادية للمستعملين والمتعاملين على حد سواء إذا تم تكميلها بمؤشرات أخرى لا تكتسي بالضرورة طابعا نقديا.

الاختلاف الجوهري بين محاسبة النقدية ومحاسبة التعهد يتجسد في وجود توقيت مختلف للاعتراف بالعمليات في المحاسبتين وهذا ما يعقد إلى حد كبير مسائل الاعتراف والقياس في إطار المحاسبة المالية القائمة على فرضية التعهد ويطرح إشكالية اعتمادها من قبل الكيانات المصغرة.

يتضمن الإطار المحاسبي المبسط المقترح من قبل النظام المحاسبي المالي محاسبة نقدية فعلية تقوم على المقبوضات والمدفوعات. هذه المحاسبة يمكن تقريبها من المحاسبة المالية بإجراء جملة من التصحيحات في نهاية الدورة في ظل شروط حددها النظام المحاسبي المالي. أضف إلى ذلك وجود نماذج للقوائم المالية (وفق تصورين مختلفين) يمكن الاعتماد عليها في إنتاج معلومة قد تكون ملائمة للكثير من أشكال المقاولاتية المصغرة.

الهوامش والمراجع:

[i] Bac-Charry, Bernadette. (1994), "Le système d'innovation et de diffusion des normes comptables et les changements dans les pratiques comptables des PME", thèse en sciences de gestion, Université de Poitiers.

[ii] ستينبارت بول، رومني مارشال(2009)، **نظم المعلومات المحاسبية**، الكتاب الأول، دار المريخ.

[iii] عامر قنديلجي، علاء الدين الجنابي (2005)، **نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المسيرة

[iv] صبحي الخطيب، عمرو العتر(2008)، **مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية**، دار المطبوعات الجامعية.

[v] متابعة النقدية، أداة تسييرية أساسية للعديد من المتعاملين: نظرا لسهولة تطبيق محاسبة الخزينة فهي تعتمد من قبل المقاولين الفرديين وبعض الجمعيات والجماعات العمومية:

المقاولين الفرديين: تقدم متابعة النقدية للمقاوليين الفرديين إمكانية تفادي إنفاق يفوق ما تم تحصيله والتخطيط لمصاريف معتبرة تبعا للمداخيل المالية المعتبرة أو الوفرات التي يمكن تحقيقها. تتم المتابعة بطريقة شكلية عن طريق الإعداد الشخصي لوضعية الخزينة تبعا للعناصر التي تتاح لهذا المقاول أو بطريقة غير شكلية عن طريق الوضعية الدورية التي يرسلها البنك.

إذا كانت حرية متابعة النقدية هي عملية شبه مطلقة بالنسبة للمقاولين الفرديين فهي تشكل قيدا للمتعاملين الأخريين كالجمعيات أو المؤسسات العمومية المحلية. من الضروري بالنسبة للجمعيات ضمان حد أدنى من المتابعة لنفقاتها وإيراداتها لتبرير استعمالات الأموال التي تم جمعها لدى أصحاب الجمعية.

أما المؤسسات العمومية: تتميز المؤسسات العمومية بخصوصية نظام معلوماتها القائم على متابعة الموازنة وعمليات الخزينة، تمثل محاسبة الخزينة بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات أداة رقابية مهمة عند إعداد الحساب الإداري (compte administratif) حيث يتم اعتبار النفقات والإيرادات التي هي محل تدفق نقدي.

[vi]نفضل استخدام مصطلح محاسبة التعهد (comptabilité d'engagement) لأن مصطلح محاسبة الاستحقاق النقدي قد يفسر على انه مرادف لمحاسبة النقدية أو الخزينة.

[vii] Benoît Pigé, **Comptabilité générale**, un outil d'information, Editions Management et Société EMS, paris 2002.

[viii] Pierre Lassègue, frédérique Déjean, Marie astrid le theule**, lexique de comptabilité**, 7ème édition, Dunod, Paris,2012.

مراجع أخرى مستخدمة:

Léger-Jarniou, Catherine, Kalousis, Georges, **La Boîte à outils de la Création d'entreprise**, **64 outils & méthodes**, Editions Dunod, Paris,2018.

Patrick Jolly, Créateurs d'entreprise**, la comptabilité c'est facile** !Collection :J'ouvre ma boite, Dunod ,Paris,2012

Pierre Lassègue, **Gestion de l'entreprise et comptabilité,** Dunod,1996.

Francis Lefebvre, **Mémento Comptable 2015**,Traité des normes et réglementations comptables applicables aux entreprises industrielles et commerciales en France

Daniel Mcmahon, sylvie Deslauriers, Jocelyne Gosselin**, La comptabilité et les pme**, Chenelière Education , Quebec, 2010.